الثورة الجمعة 24 صفر 1432 هـ الموافق 28 يناير 2011م العدد (16879)

مقتل مجند خلال صدامات في السويس والإفراج عن ٢٩٨ معتقلاً

تأهب أمني في مصر تحسباً لتظاهرات بعد صلاة الجمعة

■ ،، وكالات

وضعت أجهزة الأمن المصرية في درجة الاستعداد القصوى بكافة أنحاء مصر لمواجهة تظاهرات شعبية متوقعة عقب صلاة الجمعة اليوم استجابة لدعوات نشطاء "الفيس بوك" والحركات السياسية المعارضة لجعل الجمعة "يوم غضب كبير" في جميع أنحاء البلاد، بحسب الناشطين المحتجين. وكانت صدامات عنيفة بين المتظاهرين وقوات الأمن وقعت أمس في السويس والإسماعيلية وبلغت ذروتها في السويس وتحديداً في منطقة حي الأربعين بالمدينة حيث أضرم المتظاهرون النار في مركز الإطفاء ومركز الشرطة بالحي بعد أن هاجموا قوات الأمن بزجاجات المولوتوف، فيما أكد مدير أمن محافظة السويس اللواء محمد عبد الهادي أن مجنداً بالشرطة قتل أمس في المدينة إثر اشتباك مع محتجين ليرتفع بذلك عدد قتلى الاحتجاجات في مصر إلى ٥ بحسب الإحصائية الرسمية.

وتضاربت الأنباء بشأن مقتل شرطي ومتظاهر في الاشتباكات التي وقعت أمس الأول في القاهرة حيث ساد هدوء حذر أمس في معظم محافظات الجمهورية باستثناء وقفة احتجاجية نظمها المحامون داخل مقر نقابتهم بالعاصمة المصرية. من جهته، وجه رئيس الوزراء أحمد نظيف الذي سيلقي بياناً مهماً أمام البرلمان بعد غد الأحد، الأجهزة الأمنية بتشديد إجرًاءات حماية وتأمين المنشآت والمصالح الحكومية.

وفيما أفاد مسؤول أمني باعتقال نحو ألف شخص منذ اندلاع الاحتجاجات، تم الإفراج عن ٢٩٨ منهم، ونفى النائب العام المصري صحة أنباء توجيه تهمة محاولة قلب نظام الحكم لأي من الموقوفين. وشدد رئيس البرلمان المصري فتحي سرور على أنه "لا يجب أن ندفن رؤوسنا في الرمال ونعمل على حل المشاكل التي عبر عنها المتظاهرون"، بينما أكد الأمين العام للحزب الوطني الحاكم صفوت الشريف أن الحزب يؤمن بحرية الرأي والتعبير وحق الشباب في التعبير عن وجهة نظره وآرائه وتطلعاته.

وقد اندلعت الاشتباكات بعد ظهر أمس في حي الأربعين بالسويس بين الشرطة والمتظاهرين الذين يطالبون بالإفراج عن المعتقلين الذين القي القبض عليهم أمس وأمس الأول والبالغ عددهم ٧٥ شخصاً. واستخدمت الشرطة في بادئ الأمر القنابل المسيلة للدموع والرصاص المطاطي وخراطيم المياه لتفرقة المتظاهرين لكن الاشتباكات اتخذت طابعاً أكثر عنفاً عندما بدأ المتظاهرون في إلقاء زجاجات المولوتوف على قوات الأمن وأسفرت المواجهات عن مقتل مجند وإصابة العشرات من الجانبين. وقالت مصادر أمنية إن شرطياً ومتظاهراً قتلا في اشتباك وسط القاهرة في اليوم الثاني من احتجاجات أمس الأول. لكن مسؤولاً أمنياً ذكر أن الشخصين اللذين أعلن عن مقتلهما في وقت متأخر أمس الأول، لقيا حتفهما في حادث سيارة لا بسبب الاشتباكات بين المحتجين والشرطة. وقال مسؤول ثان إن شرطياً وامرأة من المارة لقيا حتفهما بعد أن صدمتهما سيارة مسرعة يقودها موظف بأحد البنوك وسط القاهرة.

وأفاد مصدر أمني أمس أنه تم اعتقال ألف شخص على الأقل منذ اندلاع التظاهرات الاحتجاجية الثلاثاء الماضي. وأمر النائب العام المصري المستشار عبدالمجيد محمود أمس بالإفراج عن ٢٩٨ ممن ألقي القبض عليهم في تظاهرات يومي الثلاثاء والأربعاء منهم ١٦٦ بالقاهرة و٩٣ بالإسكندرية و٣٩ بالمنصورة بينما تنظر النيابة في أمر باقي المقبوض عليهم في ضوء ما تسفر عنه نتائج التحقيق معهم. ونفى النائب العام صحة ما تناقلته بعض وسائل الإعلام بشأن توجيه تهمة محاولة قلب نظام الحكم لأي من المقبوض عليهم.

وأعلن رئيس البرلمان المصري الدكتور فتحي سرور أن رئيس الوزراء الدكتور أحمد نظيف سيلقي بياناً مهماً أمام البرلمان بعد غد الأحد يرد فيه على عدد كبير من البيانات التي تقدم بها النواب حول المظاهرات التي تشهدها البلاد. وقال سرور "لا يجب أن ندفن رؤوسنا في الرمال ونعمل على حل المشاكل التي عبر عنها المتظاهرون والتي تنحصر في البطالة وارتفاع الأسعار وعدم تناسبها مع الأجور والفساد ونزاهة الانتخابات". وأضاف "نعم هناك مشكلات ويجب ألا ندفن رؤوسنا في الرمال وأن الأمر يستلزم العمل على حل هذه المشكلات وهذا ما ننتظره من الحكومة ورئيسها". وشدد سرور على أنه لا يجوز ترك المشكلات تستفحل ويجب مواجهتها بأسرع ما يمكن. وأضاف أن الكثير من القوى السياسية التي أيدت المظاهرات وطالبت بحل البرلمان، لم توفق رموزها في الانتخابات لسبب أو لآخر، وكان أمراً طبيعياً أن تنادي بحل البرلمان، وهذه الطريقة ليست هي الطريقة الديمقراطية،

وأكد الأمين العام للحزب الوطني الحاكم في مصر صفوت الشريف أمس، أن الحزب يؤمن بحرية الرأي والتعبير وحق الشباب في التعبير عن وجهة نظره وآرائه وتطلعاته، مشيراً إلى أن الحزب يقدر احترام الشباب والتزامه بالتعبير السلمي طوال الفترة الماضية ويرفض أي محاولات للمساس بأمن الوطن ومكتسباته. وقال الشريف –في مؤتمر صحفي عقده أمس عقب اجتماع طارئ لهيئة مكتب الحزب، "إن الشباب المصري الذي خرج للشارع للتعبير عن رأيه بطريقة سلمية كان يعبر عن آماله وتطلعاته التي أكد عليها الرئيس حسني مبارك في توجيهاته للحزب والحكومة وانحيازه الدائم والمستمر لطالب الجماهير".

وأوضح الشريف أن بعض القوى حاولت استغلال مناخ الحرية والديمقراطية الذي تعيشه مصر لإثارة الفوضى ونشر الشائعات. مؤكداً وعي الشعب المصري لهذه المحاولات. وقال إنه لا يمكن للأقلية المعارضة أن تفرض وصاية على المجتمع لأن الحوار يتم دائماً بالطرق السلمية والشرعية التي تتبعها الدول المتحضرة. ونفى الشائعات التي رددها البعض عن هروب بعض قيادات الحزب الحاكم للخارج. وقال إن هذه الشائعات لا أساس لها من الصحة لأن الحزب الوطني لا يعرف الهروب ونحن نحمي الوطن عن إيمان راسخ وسنقف شامخين من أجل الوطن ونؤكد مجدداً أن مطالب الناس فوق رؤوسنا.

وأضاف أن مثل هذه الشائعات المغرضة التي يروجها بعض المغرضين تستهدف التأثير على البورصة والاقتصاد ومناخ الاستثمار في مصر مؤكداً أن مسيرة الإصلاح الاقتصادي والسياسي التي يقودها الرئيس مبارك مستمرة من أجل صالح المواطنين. وأعرب الشريف عن أمله في أن تتم شعائر صلاة الجمعة اليوم بشكل هادئ وألا يتلاعب أحد بأمن المواطنين تحت أية دعاوى مؤكداً أن الدولة ستتصدى لمحاولات المحرضين الذين يحاولون أن يركبوا الموجة وينشروا الفوضى في البلاد.

وأعلن المجلس القومي المصري لحقوق الإنسان دعمه لحق التظاهر السلمي في إطار القانون وممارسة حق إبداء الرأي والتعبير عنه والتي تزايدت مساحتها بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة وأصبحت حقا مكتسباً إضافة إلى أنها حق طبيعي للإنسان أكدته المواثيق الدولية والدستور والقانون.

وأشار المجلس في بيان له أمس، إلى أهمية التزام هذه التظاهرات السلمية بالحرص على الممتلكات العامة والخاصة وتجنب أي مساس بها، باعتبار أن المصريين جميعاً هم أبناء حضارة تعرف البناء والإعمار ولا تقبل التخريب والتدمير. مؤكداً ضرورة فتح حوار مجتمعي شامل يضم جميع الأطراف السياسية والقوى الاجتماعية في المرحلة القادمة لتحقيق التوافق الوطني الذي ينشده الجميع. وأكد المجلس ضرورة التعامل مع هذه الاحتجاجات السلمية بالاهتمام والجدية اللازمين، داعياً في الوقت ذاته إلى دفع مسيرة الإصلاح والتنمية في أرجاء الوطن بما يحقق العدل الاجتماعي ومكافحة الفقر ومقاومة الفساد. وأعرب عن أسفه العميق لوقوع بعض الضحايا من المتظاهرين ورجال الشرطة.

وقال وزير الداخلية المصري حبيب العادلي إن مظاهرة ميدان التحرير لم تكن مفاجئة، مشيراً إلى أنها تمت تحت سمع وبصر وزارة الداخلية وهي التي سمحت بها وكان يمكن ألا تسمح بها. وأضاف "التحركات كلها كانت أمام أعيننا ومن ثم تعاملنا معها باعتبارها تعبيراً عن الرأي رغم أنه لم يكن مصرحاً بها، وعندما خرجت عن القواعد واتجهت إلى التخريب تم التعامل معها بالطريقة الواجبة أمنياً وبمزيد من التروي وبعد تنبيهات متكررة".

وأضاف العادلي: "نظام مصر ليس هامشياً أو هشاً، نحن دولة كبيرة فيها إدارة تحظى بتأييد شعبي، فالملايين هي التي تقرر مستقبل هذا البلد وليس مظاهرة حتى لو كانت بالآلاف"، مشدداً على أن "بلدنا مستقر ولا تهزه مثل تلك التفاعلات".

وقال المتحدث باسم مجلس الوزراء المصري أمس إن الشرطة المصرية تلتزم بأقصى درجات ضبط النفس في التعامل مع المحتجين المناهضين للحكومة لكنها تتدخل "بقوة" لمواجهة التخريب.

بينهم ٣ موظفين في وزارة الخارجية ومسؤول يرجح أن الهدف هو القمة العربية

٦١ قتيلاً و١٥٦ جريحاً بتفجيرات واغتيالات في بغداد

■ ،، بغداد/وكالات

قتل ٦١ شخصا بينهم ٣ موظفين في وزارة الخارجية العراقية، وأصيب ١٥٦ آخرون أمس بسلسلة تفجيرات وهجمات مسلحة في بغداد، أكبرها انفجار سيارة مفخخة في موكب عزاء أسقط ٤٨ قتيلا، مما أثار الاحتجاجات بين السكان الغاضبين وأشعل اشتباكا مع الشرطة. وصرح مسؤول في الخارجية العراقية أن اغتيال موظفي الوزارة يستهدف القمة العربية المتوقع أن تنعقد ببغداد في مارس المقبل.

وأعلن مصدر في وزارة الداخلية العراقية مقتل ٤٨ شخصاً وإصابة ١٢١ آخرين بجروح بانفجار سيارة مفخخة بعد ظهر أمس قرب مجلس عزاء في منطقة الشعلة شمال غرب بغداد.

وقالت مصادر أمنية ومسؤولون محليون وشهود عيان، إن الانفجار وسقوط القتلى والجرحى تسبب في اندلاع اشتباكات بين السكان الغاضبين والشرطة.

وقال ناصر السعدي مدير مكتب الصدر في حي الشعلة إن الناس كانوا غاضبين بعد الانفجار وأنهم اندفعوا إلى الشوارع للاحتجاج على قوات الأمن. وأضاف أن الشرطة فتحت النار عليهم لتفريقهم ثم رد بعض الناس بإطلاق الرصاص على الشرطة.

ولكنه ذكر أن إطلاق الرصاص قد هدأ منذ ذلك الحين، وقال إن قوات الأمن جاءت إلى المنطقة وطلبت من الناس البقاء في منازلهم وتبحث عن المحتجين الذين أطلقوا النار على الشرطة.

وقال شاهد عيان طلب عدم الكشف عن هويته، إن الشرطة أطلقت الرصاص في الهواء لتفريق المتظاهرين الغاضبين، لكنها تعرضت للهجوم من جانب مسلحين. وقال "بالطبع ردت الشرطة بإطلاق النار". ولم يتضح بعد ما إذا كان أحد قد أصيب في إطلاق النار.

وشهدت بغداد أمس سلسلة تفجيرات وهجمات مسلحة، فقد زرعت قنبلة في حافلة صغيرة، مما أسفر عن مقتل اثنين من ركابها وإصابة سبعة مشاة في حي الجهاد غرب بغداد. كما أدى انفجار قنبلة مزروعة على الطريق في حي الكرادة إلى مقتل شرطي وإصابة ثلاثة ضباط آخرين وأربعة مدنيين.

وأسفر انفجار قنبلتين مزروعتين على الطريق في حي الوزيرية بشمال بغداد وحي باب المعظم شمال وسطها عن مقتل شخصين وإصابة سبعة.

وأصيب ٧ أشخاص بينهم ٤ من الشرطة بانفجار عبوة ناسفة عند المدخل الشمالي لمعسكر الرشيد جنوب بغداد. كما تعرضت إحدى دوريات الشرطة صباح أمس لانفجار عبوة عند مدخل معسكر الرشيد مما أسفر عن مقتل مدني وإصابة ٧ آخرين.

وقتل مدير في وزارة الصناعة بانفجار عبوة لاصقة كانت موضوعة داخل سيارته في قضاء أبي غريب غرب بغداد. وأدى انفجار عبوة قرب وزارة المالية وسط بغداد إلى مقتل مدني وإصابة آخر بجروح خطيرة. وقتل شخص وأصيب اثنان آخران بجروح مختلفة جراء سقوط قذيفة هاون على منزلهم في منطقة المأمون غرب بغداد.

وقتل موظف في وزارة الإسكان والإعمار وزوجته بهجوم مسلح استهدفهما في منطقة الغزالية غرب بغداد. كما قتل ثلاثة من موظفي وزارة الخارجية العراقية في ثلاثة اغتيالات شنتها عناصر مجهولة في بغداد أمس.

وقالت وزارة الخارجية في بيان إن "مسلحين مجهولين اغتالوا عبدالجبار عبدالله مختار مدير أرشيف مكتب الوزير هوشيار زيباري قرب ساحة النسور غرب بغداد بأسلحة كاتمة للصوت أثناء قيادته سيارته".

وأضاف أن "موظفا آخر يعمل في مكتب الوزير، قتل بالطريقة ذاتها قرب ساحة صلاح الدين في منطقة الكاظمية شمال العاصمة"، مؤكدا أن "الحادثين وقعا بفارق زمني بسيط، فيما لم يعلن كيف اغتيل الموظف الثالث.

وصرح مسؤول أمني عراقي رفيع أمس أن استهداف موظفي وزارة الخارجية من قبل جماعات مجهولة قد يكون محاولة لمنع انعقاد القمة العربية في بغداد.

وأوضح المسؤول رافضا الكشف عن اسمه أن "معلوماتنا تشير إلى أن المسلحين باتوا يستهدفون موظفي وزارة الخارجية أو غيرهم في المناطق القريبة منها في محاولة لمنع انعقاد مؤتمر القمة العربية في بغداد".

وعبر عن اعتقاده بأن "المسلحين ربما يحملون بطاقات أجهزة أمنية ليتمكنوا من عبور حواجز التفتيش المنتشرة في بغداد بكل سهولة مع أسلحتهم وبأنهم يستخدمون سيارات مشابهة لموظفي الدولة".

وتابع أن "معظم عمليات الاغتيال تحدث بعد اجتياز حواجز التفتيش مسافة ٤٠٠ متر، حيث يكون الشارع مفتوحا والسيارات تسير بسرعة".

وأشار المسؤول نفسه إلى أن "عمليات الاغتيال تحدث بعد الساعة السادسة مساء بالتوقيت المحلي عندما تكون الشوارع شبه خالية مما، يساعد المسلحين على الفرار". وحول الجهات التي تقف وراء ذلك، قال إن التحقيقات ما تزال جارية.

كلينتون التقت نظيرها السوداني وسط تركيز أمريكي على أزمة دارفور

واشنطن تفتح باب «مكافأة التطبيع» مع الخرطوم

■ ،، واشنطن/وكالات

أكدت الولايات المتحدة أنها مستعدة للمضي قدماً باتجاه تطبيع العلاقات مع السودان بعدما سمح لاستفتاء الجنوب أن يجري بهدوء ،لكنها شددت على أنها ستواصل اهتمامها بالوضع في دارفور. وخلال زيارة إلى واشنطن، التقى وزير الخارجية السوداني علي الكرتي نظيرته الأمريكية هيلاري كلينتون بعد أيام على تصويت نحو ٩٩٪ من سكان الجنوب على تقسيم أكبر بلد في أفريقيا. وأشادت كلينتون بإدارة الخرطوم للعملية الانتخابية التي جرت من ٩ إلى ١٥ يناير، مؤكدة إنها عنصر رئيس في اتفاق السلام الذي وضع حدا لعشرين عاما من الحرب الأهلية في ٢٠٠٥م. وقالت كلينتون: "تنظر بتقدير كبير إلى تعاون حكومة السودان ومساعدتها في ضمان إجراء استفتاء سلمي ونتطلع لمواصلة العمل مع وزير (الخارجية) والحكومة".

وفي بيان لاحق، قالت الخارجية الأمريكية: إن كلينتون "جددت تأكيد رغبة الولايات المتحدة في اتخاذ إجراءات لتطبيع العلاقات في وقت يفي فيه السودان بالتزاماته في ما يتعلق باتفاق ٢٠٠٥م .وتشمل هذه الالتزامات إجراء مفاوضات حول مزيد من الترتيبات في الجنوب وكذلك المساعدة في تسوية نزاع آخر منفصل في منطقة دارفور غرب السودان، يشكل مصدراً للتوتر.

وبعد سنوات من الخلاف، تبنى وزير الخارجية السوداني لهجة مختلفة بتعبيره علنا عن شكره للولايات المتحدة على مساعدتها في إجراء الاستفتاء "وكل ما فعلوه عبر تاريخ السودان". وأضاف: "نحن أيضا نتطلع إلى المستقبل والى التعاون والعمل معا".

وقال مسؤولون إن الوزير السوداني سعى إلى تخفيف العقوبات الاقتصادية المفروضة على بلده. ومنعت الولايات المتحدة عمليا أي عمليات تجارية مع السودان منذ ١٩٩٧م. وقد مدد الرئيس باراك أوباما هذه الإجراءات في نوفمبر الماضي.

وركزت إدارة أوباما مؤخرا على تسوية الوضع بين الشمال والجنوب، لكنها قالت إنها مهتمة بدارفور أيضاً.

وقال الناطق باسم الخارجية الأمريكية فيليب كراولي للصحفيين: "بالتأكيد لا نتجاهل الوضع في دارفور".

أضاف: إن هذه المسألة "ترتدي أهمية كبرى في ما يتعلق بقدرتنا على اتخاذ قرارات على طريق تطبيع العلاقات مع السودان" التي قال إنها عملية تجري خطوة خطوة.

وقال: إن الولايات المتحدة تريد أن ترى اتفاق هدنة نهائية في دارفور وتقديم مزيد من المساعدات الاقتصادية والتنمية للمنطقة. واستدرك بقوله: إن المتاعب القانونية التي يواجهها الرئيس السوداني عمر البشير الذي اتهمته محكمة العدل الدولية بجرائم حرب وإبادة في دارفور لن تؤثر على أي قرار نهائي بتطبيع العلاقات.

وحول دارفور، قال وزير الخارجية السوداني إنه يجب على الولايات المتحدة أن تنظر إلى ما بعد قضية دارفور وأن تقوم بتحسين العلاقات بسرعة مع السودان للبناء على التقدم الذي حققه الاستفتاء الناجح بشأن انفصال الجنوب.

وقال كرتي في كلمة ألقاها في مؤسسة أبحاث في واشنطن: "التحسين الكامل للعلاقات يجب ألا يصبح رهينة بقضية دارفور".

وقال كرتي: "السودانيون أوفوا بالتزام رئيسي. فيما يتعلق بتوقعات العالم أوفينا بالتزامنا وبالتالي فإن التزامنا بالسلام يجب ألا يكون موضع تساؤل".

وأضاف قوله: "حان الوقت لكي تعيد الولايات المتحدة العلاقات إلى مسارها." وقال كرتي: إن السودان يتعاون بالفعل بشأن دارفور.وقال: "كلما انطلقت دعوة إلى المحادثات كانت الحكومة مستعدة للمشاركة ونحن مستعدون لأي محادثات ولذا فإن التحدي والعقبات تكمن في الجانب الآخر." وكان يشير بذلك إلى جماعات التمرد المنقسمة على نفسها في دارفور.

وفيما كانت كلينتون مجتمعة إلى نظيرها السوداني، كانت السفيرة الأمريكية في الأمم المتحدة سوزان رايس تتحدث أمام مجلس الأمن داعية قوات حفظ السلام في السودان إلى مزيد "من الحزم" في الدفاع عن المدنيين، حتى لو أن ذلك ينطوي على مخاطر على قوات الأمم المتحدة. وقالت: "ننتظر من قوة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي للسلام، إحدى أكبر عمليات الأمم المتحدة وأكثرها تكلفة ،أن تكون أنشط، وعند الضرورة أكثر حزما في تأدية مهمتها لحماية المدنيين".

وأضافت سوزان رايس: إن الولايات المتحدة والدول الأخرى في مجلس الأمن "غاضبون ومصدومون" من كون قوات حفظ السلام لا تستطيع الوصول إلى القرى التي جرت فيها المواجهات. وأوضحت: "لقد مارسنا ضغوطاً منذ أشهر على بعثة الأمم المتحدة في السودان كي تنفذ مهمتها نصا وروحا".

وأشارت إلى أنه لا يجوز أن تكون أعمال بعثة الأمم المتحدة موضع بحث مع الحكومة السودانية.

ومن ناحيته، قال موفد الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي إلى دارفور إبراهيم جمبري أمام مجلس الأمن: "نحن قلقون جداً من أعمال العنف الجديدة هذه". وأوضح أنه أمر بعثة الأمم المتحدة في السودان إلى أن تتبنى "موقفاً أكثر حزماً" للمطالبة بحرية حركتها.

أمريكا تدعو لكسر جمود محادثات المواد الانشطارية.. وبان كي مون يحذر

تعثر مفاوضات نزع السلاح النووي يزيد خطر انتشاره

■ ،، جنيف/وكالات

حذر الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون أمس الأول، من أن مأزق المحادثات في مؤتمر نزع السلاح حول الرقابة على السلاح النووي، يزيد من خطر وقوع هذا النوع من الأسلحة في أيدي "إرهابيين" مما يهدد الأمن العالمي. فيما دعت الولايات المتحدة إلى كسر جمود في المفاوضات حول المواد الانشطارية.

وقال بان كي مون أمام الأعضاء الـ٦٥ لمؤتمر نزع السلاح الذي استأنف الاثنين الماضي في جنيف أعماله لعام ٢٠١١م، إن "لاستمرار المأزق عواقب مقلقة على الأمن الدولي". وأضاف "كلما استمر المأزق ازداد خطر التهديد النووي، الناجم عن الأسلحة الموجودة وانتشار هذه الأسلحة واحتمال حصول إرهابيين عليها".

وقال بان كي مون إن "صدقيه مؤتمر نزع السلاح مهددة". وأضاف "لا يستطيع بلد أو بلدان أن يعرقلا العملية إلى ما لا نهاية"، مؤكداً أن المأزق له "تبعات مشؤومة بالنسبة للأمن الدولي، فاستمرار الجمود ليس من شأنه سوى تعريض مستقبله كمنتدى للمفاوضات متعددة الأطراف للخطر".

وتعارض باكستان منذ سنتين إجراءات تطبيق برنامج العمل الذي وضعه مؤتمر الأمم المتحدة لنزع السلاح في مايو ٢٠٠٩م، مما عرقل استئناف المفاوضات حول السلاح النووي في إطار المنظمة الخاضعة لقاعدة الإجماع.

وينظر على نطاق واسع إلى وقف إنتاج المواد الانشطارية التي تستخدم في صنع القنابل على أنه الخطوة التالية في السيطرة متعددة الأطراف على الأسلحة النووية.

وقال زامير أكرم سفير باكستان بمقر الأمم المتحدة في جنيف يوم الثلاثاء إن معارضة باكستان للمحادثات بشأن المواد الانشطارية زادت بسبب التحركات الأمريكية لتأييد عضوية الهند في أربعة أنظمة رئيسية متعددة الأطراف لمراقبة الصادرات تسمح لها بالتجارة في المواد النووية.

من جهتها، قالت مساعدة وزيرة الخارجية الأمريكية المكلفة بملف مراقبة التسلح النووي روز جوتيمولر، إن واشنطن تريد إحياء الجهود العالمية للحد من التسلح.

وأفادت إن الجمود المستمر منذ فترة طويلة في مؤتمر نزع السلاح قد يعني انتفاء فائدته. وقالت إن المنتدى بعد مرور ١٥ عاماً يجد نفسه ميتاً"، مضيفة أن المفاوضات حول وقف إنتاج المواد الانشطارية التي تستخدم في صنع القنابل النووية هي الخطوة المنطقية التالية في عملية نزع الأسلحة النووية.

وشددت قائلة "لا ينبغي لأي دولة أن تحاول إساءة استغلال مبدأ التوافق وتثبيط رغبة الجميع في استئناف الجهود الجادة لنزع الأسلحة من خلال المفاوضات".

وأضافت "إذا لم نستطع إيجاد وسيلة لبدء المفاوضات في مؤتمر نزع السلاح سيكون علينا عندئذ بحث خيارات أخرى".